الفصل الرابع

قوانين الزواج والطلاق في لبنان

تخضع قوانين الزواج والطلاق في لبنان إلى مجموعة من القوانين المذهبية. وليس في لبنان قانون مدني للزواج.

كما أن الطوائف اللبنانية جميعها تعارض تدخل الدولة في أحوالها الشخصية. وتعترف كلها ببطلان الزواج رغم الاختلاف ببعض وجهات النظر حول حل رابطة الزواج. عند الطائفة الكاثوليكية يُمنع الطلاق ويستعاض عنه بالهجر. وفسخ الزواج يتم في حالة الزواج الغير مكتمل أي قبل الاتصال الجسدي، وفي حال رفض أحد الزوجين العماد بالماء - أي عدم التكافؤ بالإيمان -، وفي حال إثبات الزنى. ويتم فسخ الزواج بعد الحصول على إذن بالتفريق أو التفسيح من السلطة الروحية المختصة أي الحَبر الأعظم وبناءً على طلب الفريقين أو أحدهما ولو مانع الآخر في ذلك، وهذا التفسيح هو خلاصة اتجاهين في الرأي، الأول اتجاه مدرسة باريس القائل بأن الزواج يقوم على الرضى المتبادل ويصير سِراً غير قابل للانحلال وإن لم يكتمل بالمجامعة. والثاني اتجاه مدرسة بولونيا القائل بأن الزواج يقوم

بالمجامعة ولا يصير سِراً دونها، وأنه قبل المجامعة يبقى غير مكتمل وقابلاً للانحلال، والكاثوليك لغاية اليوم يعملون بهذا الرأي.

عند الطوائف الأرثوذكسية يُسمح بطلب فسخ الزواج في بعض الحالات مثل الزِنى، أو إذا اعتنق أحد الزوجين ديناً آخر، أو إذا حُكم على أحدهم بعقوبة السجن مدة ثلاث سنوات، أو إذا وقع الزواج بالإكراه، أو إذا اختار أحد الزوجين العيشة الرهبانية.

وفي بعض الحالات يَستخدم الأساقفة "التدبير" لمواجهة أو لتجاوز بعض القيود الضيقة التي تفرضها حرفية الشرع للتوفيق بين عقائد الإيمان الأساسية وبين بعض الظروف الخاصة. "التدبير" هو كل خروج عن دقة القوانين الكنسية، ولكل كنيسة أرثوذكسية مستقلة الحرية في أن تحدد مفهومها الخاص للتدبير تجاه القوانين التي سبق تشريعها. ويُعتبر التدبير منسجماً مع روح الحرية والمصلحة العقلية والروحية لأولئك الذين تسبب لهم الدقة القانونية آلاماً ومشكلات ، مستندين إلى قول المسيح عليه السلام " السبت جُعل من أجل الإنسان لا الإنسان من أجل السبت" وهذا التدبير الخاص تعتبره الكنيسة جزءاً من محبة الله للناس.

عند الطائفة الإنجيلية: يُسمح بفسخ الزواج في حالة الزنى وفي حالة الجنون، وفي حالة القتل، وفي حالة اعتناق دين آخر، وحالة الغياب لمدة خمس سنوات والانقطاع عن المساكنة لمدة ثلاث سنوات.

ونلاحظ أن اعتناق دين آخر هو من مسببات فسخ الزواج عند الطوائف المسيحية وهذا السبب يُستخدم كمبرر للحصول على الطلاق عند بعض الأشخاص.

الطلاق عند الطوائف الإسلامية:

يمكن أن يحصل الطلاق شِفاهاً أو كتابة، ويمكن طلب التفريق في حالات المرض المعدي، أو الجنون، أو العجز أو ابتعاد الزوج أو الزوجة عن المنزل مدة طويلة، وفي حالات العنف، والزنى المثبت بشهادة أربعة شهود مؤمنين صادقين يمكن الأخذ بشهاداتهم، والزنى في نظر الإسلام كما في نظر المسيحية، يعتبر جريمة. فالزاني والزانية يجلدان ويرجمان باعتبار أنَّ هذا الفعل يعرض النسل للخطر.

والتشريع الإسلامي يبيح تعدد الزوجات باستثناء التشريع الدرزي.

ومن الشروط الأساسية لعقد الزواج عند جميع الطوائف هو رضى الزوجين وقبولهما.

obeikan.com